

## تحليل: السعودية تدفع ثمن قيادة أوبك+. ومستقبل ضبابي لرهان التكتل

سلط الباحث المشارك في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر والباحث غير المقيم ببرنامجه معهد الشرق الأوسط للاقتصاد والطاقة، نيكولاي كوزانوف، الضوء على تطورات أسعاراً لنفط التي لا تصب في صالح المملكة العربية السعودية، رغم قيادتها خفضاً طوعياً للإنتاج ضمن تكتل منظمة الدول المصدرة للنفط وحلفاؤها "أوبك+".

وذكر كوزانوف، في تحليل نشره بموقع المعهد وترجمه "الخليج الجديد"، أن قرار التكتل، في أبريل/نيسان الماضي، بخفض الإنتاج بمقدار 1.66 مليون برميل يومياً اعتباراً من مايو/أيار 2023 لم يؤد إلى زيادة الأسعار.

ومع ذلك، لم يقر الاجتماع التالي للدول الأعضاء بالكتل، في 4 يونيو/حزيران، تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية حتى نهاية عام 2024 فحسب، بل أجرى أيضاً تعديلات على حسابات حجم الإنتاج للعام المقبل، بما يؤدي إلى خفض الإنتاج بنحو 1.4 مليون برميل في اليوم.

فيما يصف مراقبو السوق قرار السعودية بتحفيض إنتاجها طوعياً، في يوليو/تموز، بمقدار مليون برميل في اليوم، بأنه "محفوظ بالمخاطر" وغير منسجم مع تطورات السوق.

سيناريو سلبي

ويبدو الرهان الرئيسي لأوبك+ متمثلاً في أن يظل الاقتصراد العالمي قادرًا على تجنب الركود، جنباً إلى جنب مع النمو النشط للصين، بما يضمن نقص النفط بالسوق في النصف الثاني من عام 2023، ويدفع أسعار النفط للأعلى بحلول نهاية عام 2023.

لكن هذه التوقعات تتعارض مع الحقائق الحالية للسوق، ومنها علامات الانكماش الاقتصادي في أوروبا، ونمو اقتصاد الصين بمعدل أبطأ من المتوقع، ما "يُجبر حتى المشاركين في أوبل+ على الاعتراف بأن توقعات العرض والطلب الخاصة بهم لن تتحقق بالضرورة" حسبما يرى كوزانوف.

وتلعب عوامل الطلب، التي تؤدي إلى انخفاض أسعار النفط، دوراً حاسماً في تحديد وضع السوق، في حين أن عوامل العرض ليست فعالة في رفع الأسعار.

وإذا لم ينجح رهان أوبل+ على عجز السوق بحلول عام 2024، قد تدفع السعودية وشركاؤها في التكتل ثمن هذا الخطأ بفقدان حصة معتبرة في السوق لصالح منتجين آخرين، بحسب كوزانوف، مشيراً إلى توقعات خبراء باحتمالية إحياء صناعة النفط الصخري وتدفقه مجدداً من خارج أوبل+.

ولا تقتصر خسائر أعضاء أوبل+ على حصتهم في السوق، نظرًا للدور المركزي الذي يلعبه قطاع النفط في اقتصاداتهم، ولذا فإن تخفيضات الإنتاج المصطنعة تؤدي حتماً إلى تفاقم مؤشرات نمو الاقتصاد الكلي وتخلق مشاكل متعلقة بالميزانية.

ولذا عدل صندوق النقد الدولي بالفعل توقعاته بشأن النمو الاقتصادي للسعودية في عام 2023 من 3.1% إلى 2.1% (مقابل 8.7% في عام 2022).

بل إن كبيرة الاقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري، مونيكا مالك، تتبنى توقعات أكثر تشاوئاً، بأن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة 0.7% فقط في عام 2023 بدلًا من 1%.

في المقابل، تتوقع أوبل+ والوكالة الدولية للطاقة (IEA) نمو الطلب في سوق النفط بأكثر من 2 مليون برميل في اليوم، ما يؤدي لاحقاً إلى حدوث عجز في عرض السوق خلال النصف الثاني من عام 2023، وبالتالي زيادة أسعار النفط، وهو السيناريو الإيجابي الذي تعول عليه السعودية.

لكن حتى إذا تحقق هذا التوقع، سيعاني أوبل+ من مشكلات "سياسية"، إذ ستتعرض الدول الأعضاء لضغط خطير من جانب الدولة المستهلكة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

فمشروع قانون "نوبك"، أو "لا أوبل"، لا يزال محل مناقشة في الولايات المتحدة، وإذا تم اعتماده، فسيكون منتجي أوبل+ عرضة للملاحقة القضائية من قبل السلطات الأمريكية بدعوى التلاعب في أسعار النفط.

ونا قشت لجنة القضاء في مجلس النواب الأمريكي مرة أخرى خيارات العمل ضد أوبلك في مايو/أيار الماضي على الرغم من حقيقة أن محاولات أوبلك+ لدعم أسعار النفط المرتفعة هذا العام، من خلال تخفيضات الإنتاج غير المسبوقة، باءت بالفشل إلى حد كبير.

وعلى المدى الطويل، قد تؤدي التخفيضات الممطنة للإنتاج من قبل أوبلك+، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلى تسريع انتقال العديد من البلدان الغربية الاستهلاكية نحو مصادر الطاقة الخضراء. ومع ذلك، يشير كوزانوف إلى أن السعودية وأوبك+ "لا يملكان الكثير من البدائل لاستراتيجيتهم الحالية".

## تحول الطاقة

علاوة على ذلك، اقترب مستوى سعر النفط الحالي من نقطة التعادل في ميزانية بعض دول أوبلك+، بما فيها السعودية، أو انخفض إلى ما دونها، ما يدعو إلى التساؤل حول مستقبل برامج التحول الاقتصادي الطموحة، التي تم تبنيها تحسباً للحقائق التي أوجدها انتقال الطاقة المستمر بعيداً عن الهيدروكربونات.

ومن أجل الاندماج بنجاح في النظام الاقتصادي الجديد "لما بعد النفط" مع ضمان زيادة الطلب على الموارد الهيدروكربونية، يحتاج منتجو النفط التقليديون إلى البدء في تنفيذ برامج اقتصادية طموحة ومعقدة تتضمن تدابير تهدف إلى إزالة الكربون من النفط والغاز وإنتاج البتروكيماويات، وتنويع اقتصاداتها، وتطوير مصادر الطاقة المستدامة، وإعادة بناء أنظمة الطاقة الخاصة بها.

وتتطلب كل هذه الأهداف أموالاً كبيرة، افترضت الحكومات أنها ستولدها مداخليل النفط، ومع ذلك، لا يمكن للوضع الحالي أن يضمن تحقق ذلك.

وتسمح القدرات الحالية لأوبك+ بمحاولة لعب دور المنتج المتأرجح، لكن من الواضح أن مركز صنع القرار داخل التكتل قد تحول نحو السعودية، وجزئياً نحو الإمارات العربية المتحدة والكويت، فهي الدول التي تملك القدرة على تنظيم أحجام الإنتاج وتنفيذ القرارات الخاصة بخفض الإنتاج عن كثب.

وفي الوقت نفسه، تعاني باقي دول التكتل إما من عوامل سياسية تحد من مشاركتها في أنشطة أوبلك+، مثل إيران وليبيا وفنزويلا، أو تواجه عواقب سنوات من نقص الاستثمار في قطاعاتها النفطية، وبالتالي لا

يمكنها الحفاظ على حصم إنتاجها الحالية.

ورغم إعلان روسيا عن خفض طوعي للإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يومياً، إلا أن مستويات إنتاجها لاتزال غير واضحة، خاصة بعدما أوقفت السلطات الروسية، في أبريل/نيسان 2023، نشر البيانات الرسمية عن إنتاج النفط والغاز والمكثفات حتى أبريل/نيسان 2024، وتستطيع بالكاد تنظيم معدلات إنتاجها بنفس سهولة السعودية.

ولذا يرى كوزانوف أن عصر المعسكرات المتنافسة والمختلفة داخل أوبل+ أصبح شيئاً من الماضي، وأن قرارات التكتل تتشكل إلى حد كبير من قبل قادته الثلاثة (السعودية وروسيا والإمارات) وهي الدول التي لعب دوراً قيادياً من خلال تحمل الجزء الأكبر من تخفيضات إنتاج النفط في السنوات الأخيرة.

وفي ظل هذه الظروف، يعكس سلوك أوبل+ بشكل متزايد مصالح المنتجين الخليجيين فقط، وبالتالي، إذا كانت أوبل+ في أوقات ما قبل الجائحة والوباء مهتمة أكثر بسوق مستقرة ذات أسعار مرتفعة بشكل معقول، بما يعكس الرأي الإجماعي بين غالبية المشاركين في التكتل، فإن قرار خفض أحجام الإنتاج اعتباراً من مايو/أيار 2023 فصاعداً مدفوعاً بالرغبة التقليدية للسعودية وأقرب شركاؤها الخليجيين في رفع الأسعار إلى أعلى مستوى ممكن لتمويل برامجهم الاقتصادية الطموحة.

#### فعالية متناقصة

ومع ذلك، فإن التكتل ليس قوياً كما يود أن يكون، حسبما يرى كوزانوف، مشيراً إلى أنه مع اعتياد سوق النفط على الحقائق الجديدة، يبدو أن فعالية نفوذ أوبل+ تتناقص بينما ينمو عدد عوامل تشكيل السوق الخارجية عن سيطرته ويصبح أكثر تعقيداً.

وبالتالي، ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، يبدو أن "الاعتبارات المستمرة حول إضعاف الظروف الاقتصادية العالمية، والمخاطر المتتصورة حول القطاع المصرف العالمي، والتضخم المستمر" من بين العوامل التي حالت دون ارتفاع أسعار النفط على الرغم من قرار أوبل+ بخفض الإنتاج في مايو/أيار.

ويرى كوزانوف أن أوبل+ ربما يكون قد استنفد وسائله للتأثير على الأسواق، فتخفيضات الإنتاج ليست أدلة يمكن استخدامها كثيراً، مع الأخذ في الاعتبار مخاطرها المحتملة وآثارها الجانبية، فليس كل

أعضاء أوبل+ جا هزبن أو حتى قادرين على تعديل أحجام الإنتاج على أساس شهري.

وإذاء ذلك، فإن أوبل+ ربما يكون قد وصلت بالفعل إلى حدوده القصوى في خفض الإنتاج، بحسب كوزانوف، مشيرا إلى أن هذه الظروف تفف وراء القرارات الأخرى التي اتخذها أوبل+ في يونيو/حزيران محاولة لاستغلال الخيارات المتبقية لزيادة تأثير التكتل على السوق وتهيئة أعضائه لمزيد من العوائق الاقتصادية.

غير أن الافتقار إلى الانضباط والوحدة بين المشاركين، إلى جانب التباين بين القدرات الإنتاجية الحقيقية والاسمية لبعض الأعضاء، مثلا إشكالية داخل أوبل+، ويمكن للسعوديين تحمل ذلك طالما استمرت تخفيضات الإنتاج في توفير النفوذ اللازم، لكن فشل الهدف من تخفيف الإنتاج في مايو/أيار مثل نقطة تحول.

فالسعوديون استغلوا اجتماع أوبل+ في يونيو/حزيران لدعم صفوفهم، وأجروا محادثة وقائية مع روسيا حول الحاجة إلى مزيد من الشفافية في خطط الأخيرة لإنتاج النفط.

وإضافة لذلك، اضطرت روسيا وأنجولا وأذربيجان وجمهورية الكونغو ونيجيريا وماليزيا إلى تعديل التزامات الإنتاج الخاصة بها في 2024 في ضوء قدراتها الحقيقة، وستراقب الوكالات الخارجية مثل IHS وEnergy Rystad وMcKenzie Wood امثالها في المستقبل.

ماذا بعد؟

وخلص كوزانوف إلى أن السعودية أثبتت أنها الزعيم الرئيسي للتكتل أوبل+، وعلى استعداد لتحمل المسؤولية عن قراراته، وعلى الرغم من حقيقة أن محاولة مايو/أيار لرفع الأسعار لم تنجح، إلا أن الرياض لن تتراجع عن تكتيكات التأثير النشط في السوق من خلال تعديل أحجام الإنتاج، حتى لو طلب ذلك من المملكة التصرف بمفردها.

ومع ذلك، فإن فرص فوز السعودية وأوبك+ لاتزال غير واضحة؛ لأن الكثير من العوامل التي تحدد أسعار النفط خارجة عن سيطرة التكتل.

ولذا فإن الشهرين أو الأشهر الثلاثة القادمة ستكون حاسمة، فإذا تحققت توقعات أوبل+ ووكالة الطاقة

الدولية بشأن العجز عرض السوق فقد يبدأ التكتل في زيادة الإنتاج لتجنب المصراعات مع المستهلكين.

أما إذا لم يسر الأمر على هذا النحو، فسيتعين على أعضاء التكتل قبول الحقائق الجديدة وتحمل تكلفة خطواتهم السابقة.

وفي هذا السيناريو السلبي، لن يكون إجراء المزيد من خفض الإنتاج ممكناً بالنسبة لأوبك+، باستثناء السعودية.

المصدر | نيكولاي كوزانوف/معهد الشرق الأوسط - الخليج الجديد